

Distr.
GENERAL

A/48/121
29 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٦١ من القائمة الأولية*

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣، موجهة الى الأمين العام
من القائم بالأعمال الدبلوماسي المبعوث الدائم للجزائر

أتشرف بأن أقدم إليكم طيه نص البيان الذي أدلى به وزير خارجية الجزائر أثناء حفل التوقيع على
اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (أنظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع نص هذه الرسالة، مع البيان المرفق، بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ٦١ من القائمة الأولية.

(توقيع) رابح حديد
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

البيان الذي أدلى به في باريس في ١٤ كانون الثاني/يناير
١٩٩٣ وزير خارجية الجزائر أثناء حفل التوقيع على
اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام
الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

قدمت الجزائر مساهمتها المتواضعة في إعداد الاتفاقية المعروضة اليوم للتوقيع، والتي استلزم إنجازها بذل جهود كبيرة من جانب دول تنتمي الى جميع القارات وتمثل جميع التيارات السياسية، والثقافية، وعلى مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشاطر الجزائر رأي الوفود التي أكدت على الأهمية التاريخية لهذه الاتفاقية. كما تأمل أن يكون المجتمع الدولي قد حقق فعلا، بواسطة هذه الاتفاقية، وثبة نوعية كبرى وقطع مرحلة مهمة نحو القضاء التام على أسلحة التدمير الشامل، بحيث نكون قد حققنا عملا ذا طابع عالمي حقا بمنح نفس الحقوق، وفرض نفس الواجبات، وضمان أمن متساو للجميع.

وتأمل الجزائر أيضا ألا تبقى الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية في مجال التعاون ومساعدة البلدان النامية مجرد وعود باطلة.

ومع ذلك، ما زالت بعض الأطراف تبدي تحفظات إزاء الاتفاقية، لأنها تعتبر أن مصالحها المشروعة لا تؤخذ في الاعتبار على نحو كاف. وهكذا، أعربت البلدان العربية من جهتها عن تخوفها، وشكوكها، ومطالبها، خصوصا بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ وتقديم هذه الاتفاقية الى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولا يستطيع أحد أن يتجاهل أو ينكر أن هناك، في الشرق الأوسط، بلدا، وبلدا واحدا، يمتلك ترسانة من الأسلحة النووية، والبيولوجية، والكيميائية، وأن هذا البلد غير منضم الى معاهدة دولية ويصر على رفض إخضاع منشآته للرقابة الدولية.

إن الأمر يتعلق هنا بحالة لا تستطيع البلدان العربية أن تحتل أو أن تقبل أن يغرب عنها صفحا، وذلك مهما تكن الصلة والإطار الذي تجري فيه مناقشة المسائل المتعلقة بالأمن ونزع السلاح.

والبلدان العربية، سواء أكانت حاضرة في باريس أم لا، مجمعة على المطالبة باعتماد نهج شامل إزاء مسألة أسلحة التدمير الشامل على صعيد منطقتها.

وفي هذا الإطار، وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية رسائل الى الأمين العام للأمم المتحدة، والى وزير الدولة، وزير خارجية الجمهورية الفرنسية، أعاد فيها تأكيد موقف البلدان العربية الثابت. وتعرب الجزائر، في هذه المناسبة عن دعمها الراسخ الذي لا لبس فيه.

وهي تعيد بالخصوص، تأكيد تأييدها لقرار جامعة الدول العربية رقم ٥٢٣٢ المؤرخ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والذي شدد فيه مجلس الجامعة على: "تعلقه بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط مجردة من جميع أسلحة التدمير الشامل، سواء أكانت نووية، أو بيولوجية، أو كيميائية، باعتباره السبيل الأمثل لضمان أمن جميع بلدان المنطقة".

— — — — —